

اليمن تحديث حول العمليات التي تقوم بتنفيذها المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن

أبريل 2016



السياق التشغيلي



تُعد اليمن بمثابة نقطة عبور تاريخي بالنسبة لحركات الهجرة المختلفة، والمكونة من اللاجئين، وطالبي اللجوء والمهاجرين من منطقة القرن الأفريقي إلى شبه الجزيرة العربية وما بعدها. وعلى الرغم من أن اليمن هي من أفقر دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها تقف متأهبة في المنطقة، مُبديةً كرمها تجاه اللاجئين. كذلك، فإن اليمن هي البلد الوحيد في شبه الجزيرة العربية التي وقعت على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967.

لأكثر من عام من الصراع، فقد تمخض عن ذلك تدهور في الوضع الإنساني الخطير بالفعل إلى حد كبير بسبب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية، حيث تعطلت الخدمات الأساسية التي كانت رثة بالفعل. وعليه، فإن نحو 21.2 مليون نسمة (يمثلون 82% من إجمالي السكان) يتطلبون تزويدهم بشكل من أشكال المساعدة الإنسانية أو الحماية. فضلاً عن ما تقدم، كان هناك ولا يزال أكثر من 6,000 حالة وفاة وقراءة 30,000 من حالات الإصابات (المدنية والعسكرية) نتيجة للأعمال العدائية. أما فيما يتعلق بالنزوح الداخلي، فقد نزح في الوضع الراهن أكثر من 2.7 مليون من اليمنيين داخلياً، في الوقت الذي فر فيه أكثر من 170,000 شخصاً من اليمن إلى دول المنطقة. ومع استمرار الصراع الدائر رُحاه، وفقدان سُبل العيش والنزوح، فقد انبثق عن هذه الجوانب مجموعة من المخاوف بشأن الحماية والاحتياجات الأساسية بالنسبة للأشخاص النازحين، والمجتمعات المضيفة لهم في كافة أرجاء البلاد، وأن أكثر من نصف السكان أو 14.1 مليون شخص هم بحاجة لتلقي الحماية والمساعدة، بمن فيهم 7.4 مليون طفل.

وحول الخدمات الأساسية في جميع أنحاء البلاد، فهي على وشك الانهيار، ناهيك عن النقص المزمن في الأدوية، وعدم دفع الرواتب، وأعمال الصراع ذات الصلة، فإن ذلك يعني أن حوالي 14 مليون يمني لا يحصلون على ما يكفي من خدمات الرعاية الصحية، فضلاً عن أن 7.6 مليون شخص على الأقل يعانون وبشدة من انعدام الأمن الغذائي. أما فيما يتعلق بالأطفال، فإن أكثر من 1.8 مليون طفل هم خارج المدرسة وذلك منذ تصاعد أعمال النزاع التي نشبت في منتصف مارس من عام 2015، ليصل العدد الإجمالي للأطفال، ممن هم خارج المدرسة لأكثر من 3.4 مليون عند مقارنة هذا الجانب بما كان عليه الحال قبل حدوث الأزمة. وفي هذا الصدد، لا يزال هناك أكثر من 1,600 من المدارس هي مغلقة بسبب انعدام الأمن، والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية أو استخدامها كمأوى من قبل الأشخاص النازحين.

الأرقام الرئيسية

2,755,916

الأشخاص النازحون داخلياً

267,874

اللاجئون المسجلون كما في 31 مارس

11,628

طالبو اللجوء المسجلين كما في 31 مارس

28,717

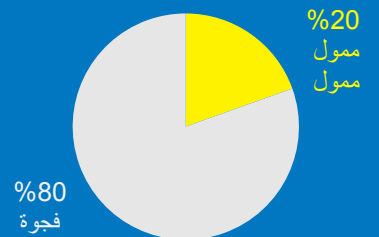
الواصلون الجدد إلى اليمن منذ بداية 2016

التمويل

مليون دولار أمريكي

128.6

المبلغ المطلوب لإدارة العملية



برنامج اللاجئين

نظرة عامة

يبلغ العدد الحالي للاجئين من جنسيات مختلفة قرابة 260,000 من الأفراد؛ يمثلون 253,632 صوماليًا، 5,734 أثيوبيًا، 3,406 عراقيًا، 3,064 سورياً، 1,358 إيرانيًا بالإضافة إلى 680 فردًا من جنسيات أخرى، يعيش معظمهم في المراكز الحضرية مثل؛ صنعاء وعدن، بينما يعيش حوالي 18,000 لاجئًا في مخيم خرز للاجئين الكائن في محافظة لحج، والذي يبعد 150 km إلى الغرب من عدن. أما الغالبية العظمى من اللاجئين فيعيشون في كثير من الأحيان في ظروف غير مستقرة، ذلك أنهم يفتقرون إلى الضروريات الأساسية. وحول الشواغل الأساسية المتعلقة بتوفير الحماية للاجئين فتتمثل في؛ انعدام الأمن، الاعتقال (التعسفي)، العنف القائم على نوع الجنس، والحد من حرية التحرك، وكذا القضايا المتصلة بالأطفال غير المرافقين من قبل ذويهم والمنفصلين عنهم، فضلا عن جنسيات معينة من اللاجئين، ممن تُنسب إليهم الآراء السياسية.

فيما يتعلق بتصاعد أعمال الصراع التي اندلعت منذ مارس 2015 فقد أدت إلى تفاقم التحديات المتعلقة بالحماية، بما في ذلك؛ زيادة في الانفلات الأمني، والاعتقال التعسفي، واحتجاز اللاجئين وطالبي اللجوء، والاتجار بالبشر وتهريبهم، فضلا عن التجنيد العسكري للأطفال القصر ومشاركتهم في الأعمال العدائية. وفي ظل هذا ظروف، يكافح العديد من اللاجئين وبما تيسر لهم من الوسائل المالية المستنفذة والية التأقلم المنخفضة للعيش بموجبها. ولأسباب أمنية، اضطرت عدد من اللاجئين في المناطق الحضرية للانتقال إلى المناطق الريفية. من جانبها، تواجه المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها تحديات في الوصول إلى هذه المجموعات وذلك بسبب المخاوف الأمنية، وعدم وجود تمثيل لها خارج إطار المراكز الحضرية الكبرى.

أعمال الاستجابة

من جانبها، حافظت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الإبقاء على علاقة تعاونية مع السلطات المختصة لضمان توافر وتيرة الحماية، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية للأشخاص، ممن هم موضع اهتمام مفوضية شؤون اللاجئين وعلى مستوى كافة أرجاء البلاد. وفي هذا الصدد، يتم الحفاظ على التفاعل المنتظم مع السلطات المعنية على المستوى الوطني والمحلي، ومع الشركاء التنفيذيين والتشغيليين، وكذا مع قادة مجتمع اللاجئين، في الوقت الذي لا يزال الخط الساخن متاحا ويعمل من أجل تسهيل حماية اللاجئين وتقديم المساعدة لهم.

من جانبها، تعمل الحكومة على تعميم وصول اللاجئين لتلقي الخدمات الصحية العامة، والنظام القضائي، والحصول على التعليم - بما في ذلك؛ التدريب المهني والمهارات التقنية. كذلك، لا تزال العيادات الصحية تؤدي عملها، حيث تقوم بتوفير الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك العلاج من الإصابات الناجمة عن الصراعات، والحالات الطبية الحرجة وحالات الطوارئ. وعلاوة على ذلك، ثمة برنامج للوقاية والاستجابة لحالات العنف القائم على نوع الجنس، وتقديم المشورات النفسية والاجتماعية وذلك من خلال مراكز اللاجئين المجتمعية التي يديرها شريك المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وعن الأطفال اللاجئين، فيمكنهم الالتحاق بمرافق التعليم العام للمرحلة الابتدائية والثانوية، فضلا عن توفير خدمات الحماية المحددة لهم من قبل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها. ويشمل هذا الجانب، تقديم الدعم القانوني المناسب للأطفال الذين يقعون ضحايا للعنف وتوفير الحماية الجسدية للأطفال المعرضين لخطر انتهاك حقوقهم الأساسية.

من جانبها، تقوم الإدارة العامة لشؤون اللاجئين التابعة للحكومة اليمنية بتسجيل الصوماليين ومنحهم صفة اللجوء منذ الوهلة الأولى. أما الأشخاص من الجنسية غير الصومالية فيستفيدون من الخضوع لإجراء مقابلات معهم لتحديد وضعهم القانوني وذلك عبر مكاتب المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في صنعاء وعدن. ولهذا الغرض، تقوم مفوضية شؤون اللاجئين بمنح طالبي اللجوء شهادات "طالب لجوء"، سارية المفعول لمدة سنة واحدة، يخضع خلالها الأشخاص لإجراء مقابلات فردية معهم. أما الأسر التي تُعيلها نساء، أو النساء من ذوات الاحتياجات الخاصة، وحالات العنف الجنسي القائم على نوع الجنس، والأطفال القصر غير المرافقين من قبل ذويهم، وكذلك اللاجئين، من ذوي الإعاقات والحالات الطبية فيتم منحهم الأولوية، ومن ثم، تزويدهم بما يتناسب من مواد المساعدة في وقت مبكر تماشيا مع احتياجاتهم.

وعلى الرغم من الصراع الدائر رُحاه، تواصل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها التنفيذيين العمل على تقديم خدمات الاستقبال والحماية في صنعاء وحى البساتين في محافظة عدن - وهما اثنتان من المناطق الحضرية، حيث يقيم فيهما أكبر عدد من اللاجئين وطالبي اللجوء. وعلاوة على ذلك، تواصل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إدارة مخيم خرز للاجئين، حيث يتلقى اللاجئين في هذا المخيم حصصًا غذائية مقدمة من برنامج الأغذية العالمي، والمواد الغذائية التكميلية، بالإضافة إلى وجبات الطعام للحالات الخاصة. أما شركاء المفوضية فيقومون بتقديم الرعاية الصحية، وبرامج التعليم، و الخدمات المجتمعية. وعن اللاجئين المُحتملين، تقوم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمراقبة مراكز احتجاز طالبي اللجوء، ممن تم إلقاء القبض عليهم بسبب الدخول غير النظامي إلى البلاد، فضلا عن اللاجئين الفعليين للتعرف على أوضاعهم والعمل على معالجتهم، كما أن مفوضية شؤون اللاجئين بصدد القيام بأنشطة تستهدف اللاجئين، ممن تم إعادة تموضعهم إلى مناطق نائية، وضمان الوصول العادل إليهم وحصولهم على خدمات الحماية والمساعدة اسوة بما هو عليه الحال في مجتمعات اللاجئين، ممن يقيمون في المناطق الحضرية والريفية.

ونتيجة للصراع، ازداد عدد الأشخاص المعنيين، ممن هم في حاجة للحصول على مساعدة مالية وإلى حد كبير. واستجابة لذلك وضع، قامت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتوسع في برنامج المساعدة المالية ليشمل معايير إضافية من حيث مدى أهلية / استحقاقية اللاجئين، وبصفة استثنائية بعض الفئات من طالبي اللجوء؛ من قبيل الأسر التي يُعيلها أحد الأبوين، والنساء الحوامل. و بالإضافة إلى ذلك، تم زيادة المبالغ الفردية بالنسبة لأولئك الذين يحصلون على مساعدة مالية على ضوء ارتفاع النفقات المعيشية الأساسية.

وبالنظر إلى انعدام الأمن في كافة أرجاء البلاد، واستحالة تنظيم بعثات للقيام بمهام إلى البلاد لاختيار اللاجئين لغرض إعادة التوطين من اليمن، إلا أن برنامج إعادة التوطين كان ولا يزال صعبا للغاية. ومع ذلك، فإن العمل جارٍ على تحديد وإعادة توطين عدد محدود من اللاجئين من ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل؛ النساء المعرضات للخطر، والأطفال القصر غير المرافقين من قبل ذويهم، والأطفال المنفصلين عنهم، وكذا اللاجئين، ممن يعانون من ظروف صحية.

برنامج الهجرة المختلطة

لمحة عامة

في عام 2015، استقبلت اليمن ثالث أكبر عدد من الوافدين بلغ قوامهم (92,446) منذ أن بدأت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتسجيل المنهجي للوافدين الجدد إلى سواحل البحر العربي والبحر الأحمر في اليمن كما في عام 2006، يليه عام 2011، الذي شهد وصول (103,154 فرداً) و عام 2012 (107,532 فرداً). وعن عدد الإثيوبيين، ممن تمكنوا من عبور البحر فقد وصل العدد إلى (82,268)، حيث يُعد هذا الرقم ثاني أعلى مستوى على الإطلاق من بعد عام 2012 الذي شهد وصول (84,376 فرداً). ولذا، فقد وصل إلى البلاد أكثر من ثلثي الوافدين الجدد في عام 2015، أي بعد تصاعد أعمال الصراع الدائر في البلاد في شهر مارس. وبالتالي، فقد وصل معظم الوافدين الجدد إلى اليمن على طول ساحل البحر العربي، أخذاً بالاعتبار أن بعضاً من أعمال الصراع كانت على أشدها وتركزت في محافظة تعز. من جانبهم، يقوم الوافدون الجدد بالإبحار بمثل هذه الرحلة المحفوفة بالمخاطر التي عادة ما تتم على متن قوارب متهاكة تابعة للمهربين ومكتظة بالركاب، حيث يخاطرون بحياتهم في غرض البحر. وعند نزولهم إلى الساحل، يعانون من حالة جفاف، وفي حالة صدمة و بحاجة لتلقي المساعدات الأساسية، كما يتعرضون لمخاطر الاختطاف والاستغلال، وانعدام الأمن داخل اليمن أو يتم نقلهم إلى ما هو أبعد من اليمن من قبل شبكات التهريب والاتجار بالبشر.

وبسبب الصراع الدائر رُحاه، يواجه القادمون الجدد قيوداً مفروضة على تنقلاتهم في اليمن، كما يواجهون خطر التعرض للإصابات أو القتل جراء الصراع المذكور. وعلاوة على ذلك، تقوم الأطراف المختلفة، بما فيها القوات المسلحة، ومسؤولي الأمن والجماعات المسلحة المحلية بالاعتقال التعسفي للوافدين الجدد للاشتباه بأنهم قد ينفذون أعمالاً صراعاً، وأن ثمة تقارير مفادها قيام الجماعات المسلحة بالتجنيد القسري لبعض الوافدين الجدد. وفوق هذا وذاك، يقوم الوافدون الجدد بالتحرك إلى ما هو أبعد من اليمن، حيث يواجهون خطر الوقوع في أعمال الاغتال البرية الشديدة، كما يتعرضون للغارات الجوية والمناطق الملوثة بشدة. وطبقاً للتقارير، فقد أسفرت هذه الأوضاع عن مقتل، أو تشويه اللاجئين والمهاجرين. أما الأطفال غير المرافقين من قبل ذويهم أو المنفصلين عنهم، فيصلون إلى اليمن، سواءً بموافقة أو من دون موافقة عائلاتهم، بحثاً عن عمل و / أو التعليم، كما يواجهون خطراً متزايداً لاحتمالات استغلالهم.

أعمال الاستجابة

تقوم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها بدوريات في المحافظات الساحلية من المناطق التي يصل إليها الوافدون الجدد وبوتيرة كبيرة. من جانبها، تقوم جمعية التكافل الإنساني بالدوريات على طول الساحل العربي للتعرف على الوافدين الجدد، ونقلهم إلى مركز العبور في منطقة ميفعة حجر التابع للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومن ثم، الانتقال إلى مركز الاستقبال في منطقة ميفعة، حيث يمكنهم الراحة والتعافي من عناء السفر. وفي هذا المركز، يحصل الوافدون الجدد على الغذاء، والمياه، والرعاية الطبية، والإحالة للحالات الطبية الخطيرة التي تستدعي نقلها إلى المستشفى في مدينة المكلا. وفي مركز الاستقبال بمنطقة ميفعة، يقوم المجلس الدانماركي للاجئين بإجراء التسجيل وجمع المعلومات الأساسية المتعلقة بالحماية، وإحالة الأشخاص، من ذوي الاحتياجات المحددة، مثل الأطفال غير المرافقين من قبل ذويهم والمنفصلين عنهم إلى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عدن. وبسبب الصراع المستمر لمدة بضعة أشهر، تم تعليق الدوريات وعمليات الاستقبال على طول ساحل البحر الأحمر مؤقتاً، بيد أن جمعية الهلال الأحمر اليمني بدأت في إعادة تنفيذ الأنشطة ولو على نحو بطيء في منطقة باب المندب. من جانبها، تعرض مركز العبور الكائن في هذه المنطقة لضربة جراء الغارات الجوية في سبتمبر عام 2015، ونُهب في وقت لاحق، مما أعاق قدرة المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها للقيام بعمليات الاستقبال، أو تقديم المساعدة الطبية المنفذة للحياة بالنسبة للوافدين الجدد على ساحل البحر الأحمر.

تقوم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمنح اللاجئين الصوماليين وغير الصوماليين، ممن يعتزمون التقدم بطلب اللجوء وتزويدهم برسالة "شهادة تعريف" تسمح لهم بالعبور، حيث تقوم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتوجيه الصوماليين، الذين تعتبرهم الحكومة اليمنية لاجئين منذ الوهلة الأولى إلى مراكز التسجيل الحكومية في المكلا، وفي حي البساتين في محافظة عدن، وصنعاء أو مخيم خرز. أما بالنسبة لطالبي اللجوء من الجنسية غير الصومالية فيتم توجيههم من قبل مفوضية شؤون اللاجئين إلى مكاتبها في صنعاء، أو عدن للتسجيل والخضوع لإجراءات مقابلات فردية معهم لتحديد المركز القانوني بالنسبة لهم. من جانبها، تقوم جمعية التضامن الإنساني بتوفير وسائل نقل بالنسبة للأفراد، ممن هم موضع اهتمام مفوضية اللاجئين ومن ذوي الاحتياجات الخاصة بحيث يتم نقلهم من مركز الاستقبال في منطقة ميفعة إلى عدن. وفي هذا السياق، تقوم منظمة إنترسوس - شريك مفوضية اللاجئين بالتحقق من أوضاع الأشخاص ممن هم موضع اهتمام المفوضية ومن هم موقوفين لدى مرافق الاحتجاز.

برنامج الأشخاص النازحين داخليا

لمحة عامة

وفقاً لتقرير صدر مؤخراً من قبل فريق العمل المعني بالتحركات السكانية، والذي تتم رئاسته من جانب المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، هناك 2,760,000 من الأشخاص النازحين داخليا في اليمن. أما المحافظات الخمس الأكثر تضرراً جراء النزاع فهي: تعز، وحجة، وعمران، وصنعاء، وصعدة - يمثلون 66٪ من إجمالي الأشخاص النازحين في اليمن. وفيما يتعلق بالأشخاص النازحين، فإن معظمهم قد فقدوا سُبل معيشتهم ولجأوا للعيش مع الأقارب، والأصدقاء، وفي المدارس والمباني العامة المهجورة، والملاجئ المؤقتة أو في العراء مع قليل أو من دون حماية.

وعلى عكس ما تقدم، فقد تمكنت المنظمة الدولية للهجرة من التعرف على أن 300,912 من الأفراد قد تمكنوا من العودة إلى ديارهم في عدن خلال الأشهر القليلة الماضية. ومع ذلك، لا تزال هناك احتياجات عالية بالنسبة للعائدين إلى عدن، إضافة إلى أن الكثيرين منهم هم بحاجة لتلقي المساعدة لإعادة بناء منازلهم واستئناف حياتهم. وبالنظر إلى ما تقدم، فإن 12,600 من الأفراد لا يزالون في وضع نزوح بسبب الأعاصير "تشابالا وميغ" التي ضربت الساحل الجنوبي من اليمن في نوفمبر

عام 2015. وبالتالي، فإن النازحين جراء هذه الكارثة الطبيعية لا تزال لديهم احتياجات كبيرة من أجل إعادة بناء حياتهم، على الرغم من أنه قد تكون لديهم احتمالات للعودة أكثر من أولئك الأشخاص النازحين بسبب أعمال الصراع المذكورة آنفاً.

أعمال الاستجابة

تعمل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لإعادة إنشاء وتوسيع تواجدها في اليمن من خلال خمسة محاور استراتيجية تشغيلية تشمل: صنعاء، وصعدة، والحديدة، تعز / إب وعدن من أجل تسهيل/ توفير الحماية المُنفذة - للحياة، والمساعدات المادية والخدمات للأشخاص، ممن هم موضع اهتمام مفوضية شؤون اللاجئين. وبصفتها متولية للدور الريادي لكتلة الحماية، تعمل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها على التوسع في أنشطتها ليشمل المناطق النائية/ البعيدة بحيث يتسنى لها التواصل مع المجتمعات المحلية، التي تستضيف تجمعات كبيرة من الأشخاص النازحين، والمجتمعات المضيفة لهم، ومن ثم، تقديم المساعدة النفسية والاجتماعية، والقانونية، والنقدية لهم على غرار ما تقدم. أما المجاميع السكانية المستهدفة، فسيتم تحديدها/ والتعرف عليها من خلال رصد جوانب الحماية والمعلومات التي تم جمعها من خلال شبكات الحماية مجتمعية المنحى، التي ستعمل أيضاً على رفع مستوى الوعي. وعليه، سيتم إحالة مثل هذه الحالات فوراً إلى مقدمي الخدمات الملائمة وذلك من خلال مسارات / نظام الإحالة الذي أنشئ لهذا الغرض لضمان تقديم المساعدة في الوقت المناسب.

وفي سياق متصل، لعبت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضاً دوراً أساسياً في وضع استراتيجية شاملة للأشخاص النازحين داخلياً وتقديمها للفريق القطري الإنساني لضمان القيام بأعمال الاستجابة على نحو منسق، جماعي، ومتعدد القطاعات بالنسبة للأشخاص النازحين في اليمن، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المحددة والحالات المستضعفة بالنسبة للأطفال، والكبار في كافة مراحل النزوح الداخلي. ولذا، سيتم تعميم هذه الاستراتيجية في مواقع محددة من أماكن النزوح وعلى نطاق واسع، وبحيث يتم تطبيقها على نحو يتماشى وفقاً للاحتياجات المحددة، والقدرة المتاحة محلياً للقيام بأعمال الاستجابة، كما ينبغي أن تكون راسخة من حيث المبادئ الإنسانية، والحفاظ على جانب الحماية وأن تكون مبادئ حقوق الإنسان في صميمها.

وبصفتها متولية للدور الريادي في مجال إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها، والكتلة المعنية بالمواد غير الغذائية، وتوفير المأوى، قامت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتوزيع المواد غير الغذائية إلى أكثر من 420,000 من الأشخاص النازحين داخلياً وذلك منذ تصاعد أعمال الصراع الذي نشب في 20 من أصل 21 محافظة، كما قامت مفوضية شؤون اللاجئين بتوزيع حزم من مواد المأوى في حالات الطوارئ لأكثر من 14,000 من النازحين الذين تضررت/ ودمرت منازلهم بشدة. وعلى الرغم من الظروف الصعبة للغاية، تقوم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها ببذل قصارى جهدهم لإيصال الإمدادات، والخدمات الأساسية المُنفذة للحياة بطريقة نزيهة ومحيدة، فضلاً عن مواصلة المفوضية بذل جهودها لإعادة تأهيل المراكز الجماعية في كافة أرجاء البلاد لتوفير المأوى المناسب، في الوقت الذي يتم فيه تركيب مرافق المياه والصرف الصحي.

قامت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتدشين نظام تواصل ("حوار" باللغة العربية) وهو عبارة عن مركز اتصال في صنعاء، الأمر الذي من شأنه أن يعزز انخراط/ إشراك المجتمع المحلي والمساعدة في هذا الجانب وذلك من خلال قناة تعمل في اتجاهين للتواصل مع الأشخاص المعنيين، والحصول على معلومات بشأن احتياجاتهم، ولإطلاعهم حول كيف، متى، وأين يمكن الوصول لتلقي الخدمات، وتوفر لهم المعلومات الأخرى ذات الصلة. أما مشغلي هذا المركز فيقومون أيضاً بجمع ردود الأفعال، والشكاوى لغرض المتابعة وتقييم عملية الوصول لتلقي المساعدة وجودتها.

معلومات مالية

التمويل المستلم (بالدولار الأمريكي)

المملكة العربية السعودية	6.1 مليون
الولايات المتحدة الأمريكية	5.8 مليون
الاتحاد الأوروبي	5.6 مليون
اليابان الصندوق اليمني للمساهمات الإنسانية	3.5 مليون
سويسرا	1.7 مليون
كندا	1.0 مليون
برنامج تنقيف الطفل	0.8 مليون
	0.7 مليون

بلغ إجمالي التبرعات بحسب ما هو مسجل كما في تاريخ 12 أبريل 2016 لبرنامج العملية نحو 25,100,000 \$ دولاراً أمريكياً

وفي هذا الصدد، تشعر المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالامتنان للدعم النقدي المقدم من الجهات المانحة، ممن ساهموا في برنامج هذه العملية، فضلاً عن أولئك الذين ساهموا في برامج مفوضية شؤون اللاجئين بالأموال غير المخصصة والمخصصة على نطاق واسع.

الجهات المانحة الرئيسة للأموال على المستوى الإقليمي وغير المقيدة كما في عام 2016 هي على النحو التالي:

السويد (78 مليون) | الولايات المتحدة الأمريكية (78 مليون) | هولندا (46 مليون) | النرويج (40 مليون) | استراليا (31 مليون) | الدنمارك (24 مليون) | كندا (16 مليون) | سويسرا (15 مليون) | ألمانيا (13 مليون) | المانحون من الجهات الخاصة في أسبانيا (12 M)

hyung@unhcr.org جهة الاتصال: سو جين هيونغ، مسؤول العلاقات الخارجية،

وعلى UNHCR Yemen: لمزيد من المعلومات حول عمل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائنا في اليمن، يرجى متابعتنا على تويتر في الموقع UNHCR Yemen: الفيس بوك في الموقع